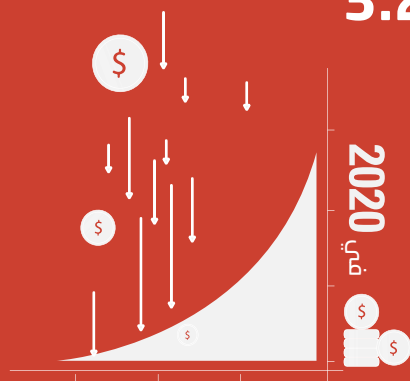


الناتج المحلي الإجمالي
انكماش بنسبة
3.2%



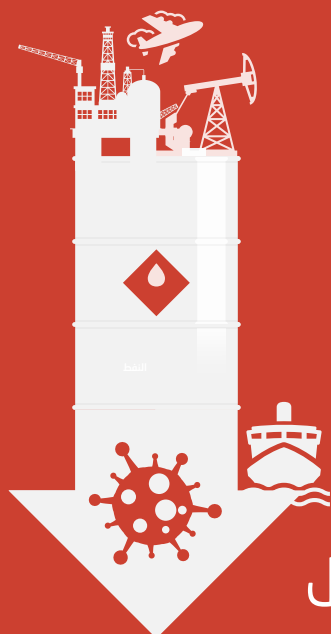
النمو العالمي
انكماش بنسبة
4.9%

جائحة كوفيد-19



ركود عالمي أعمق
مما شهدته عام 2008

تراجع أنشطة
السياحة
والنقل



تعرّض في
فرص العمل
الجديدة

انخفاض حاد في
أسعار النفط 2020



صدمات متزامنة في
الطلب والعرض

1 السياق العالمي وتداعياته في المنطقة العربية

الرسائل الرئيسية

- ستتسبب جائحة كوفيد-19 بركود عالمي أعمق من الذي تسببت به الأزمة المالية العالمية في عام 2008. ويُتوقع للناجح المحلي الإجمالي العالمي أن ينكمش بنسبة 3.2 في المائة في عام 2020، وأن ينتعش في عام 2021 إذا نُفِذَت الشروط اللازمة لذلك، وإلا، فقد يبلغ انكماش النمو العالمي ما نسبته 4.9 في المائة في عام 2020.
- في عام 2020، تعرضت سوق النفط لصدمات متزامنة في الطلب والعرض أدت إلى انخفاض حاد في أسعار النفط، حتى بلغت أدنى مستوياتها في 21 نيسان/أبريل 2020.
- سيكون للأزمة العالمية الراهنة آثارٌ عميقة على المنطقة العربية، تطال البلدان العربية المصدرة للنفط التي ستخسر من جراء انخفاض الطلب العالمي على الطاقة، وكذلك العديد من بلدان الدخل المتوسط التي سيعتثر فيها النمو وفرص العمل الجديدة نتيجة لتراجع أنشطة السياحة والنقل.
- سيؤثر تدهور الوضع الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو على تدفق الاستثمارات والتحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان العربية نمواً والبلدان العربية المتأثرة بالصراع.

ألف. السياق العالمي

وقعت صدمة جائحة كوفيد-19 في جو من التباطؤ الاقتصادي العالمي. وقد انخفض النمو من 3 في المائة في عام 2018 إلى 2.6 في المائة في عام 2019، وتراجع النشاط التجاري نتيجة للتوترات المتنامية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2019، امتدت هذه التوترات إلى مناطق أخرى، إذ واجه الاتحاد الأوروبي إرباكاً نتيجة خروج المملكة المتحدة، وشهد العالم اتهامات متبادلة باللجوء إلى الإجراءات الحمائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ما أدى إلى تراجع نشاط التجارة العالمية إلى أدنى قيمة منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وقد أثرت هذه التطورات السلبية على سلاسل التوريد وثبتت الطلب العالمي، فتراجع النشاط الصناعي، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط والصين.

وأضاف تزايد الديون العالمية بمعدلات فائدة شديدة الانخفاض، ولا سيما في البلدان المتقدمة، إلى التعثرات العالمية، فتسبب في انخفاض العائدات الحقيقية على السندات الحكومية لمدة 10 سنوات إلى ما دون الصفر في ستة من أكبر الاقتصادات المتقدمة. وقد أتت هذه الظروف بمنافع على البلدان المتقدمة التي استطاعت أن تنتهج سياسات مالية أكثر نشاطاً. لكن هذه المنافع لم تشمل البلدان النامية التي لا يزال عليها أن تدفع فوائد مرتفعة على ديونها. وبين عامي 2016 و2019، ارتفع عدد البلدان المنخفضة الدخل المتعثرة عن سداد الديون من 19 إلى 34 بلداً. وأدى تحول تكوين الديون من الاقتراض الطويل الأجل من نادي باريس إلى الإقراض القصير الأجل الأعلى كلفة إلى زيادة في مدفوعات الفائدة، وإلى ارتفاع كلفة خدمة الدين في البلدان النامية. ودخلت هذه البلدان عام 2020 مع نقص في الحيز المالي، قلّص قدرتها على التصدي لأزمة كوفيد-19.

ستعيد عمليات الإغلاق الضخمة في جميع أنحاء العالم، وكذلك الانخفاضات الكبيرة في النشاط السياحي وحركة النقل، تشكيل الاقتصاد العالمي في الأعوام القليلة المقبلة. ويتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.2 في المائة في عام 2020، وأن ينتعش بمعدل نمو قدره 4.2 في المائة في عام 2021 (سيناريو خط الأساس). وهذا الانتعاش مشروطٌ بسرعة عودة الاقتصادات إلى اتجاهاتها الطويلة الأجل؛ وبمستوى ثقة المستثمرين والمستهلكين؛ ومدى فعالية مجموعات الحوافز

5% 2020

في **الولايات المتحدة** الأمريكية انكماش
بنسبة **5 في المائة** خلال عام **2020**، يليه
انتعاش معتدل متوقع مع معدل نمو **3.9 في**
المائة في عام **2021**

5.5% 2020

خسارة **الاتحاد الأوروبي** لأكثر من **5.5 في**
المائة من **ناتجه المحلي الإجمالي** في عام
2020، يليها انتعاش بنسبة **2.8 في المائة**
في عام **2021**

0.5% 2020

خسارة **البلدان النامية** **0.5 في المائة** من
ناتجها المحلي الإجمالي في عام **2020**

0.8% 2020

منطقة **جنوب شرق آسيا** هي الوحيدة التي
تتفادى **الركود** مع نمو بنسبة **0.8 في المائة**

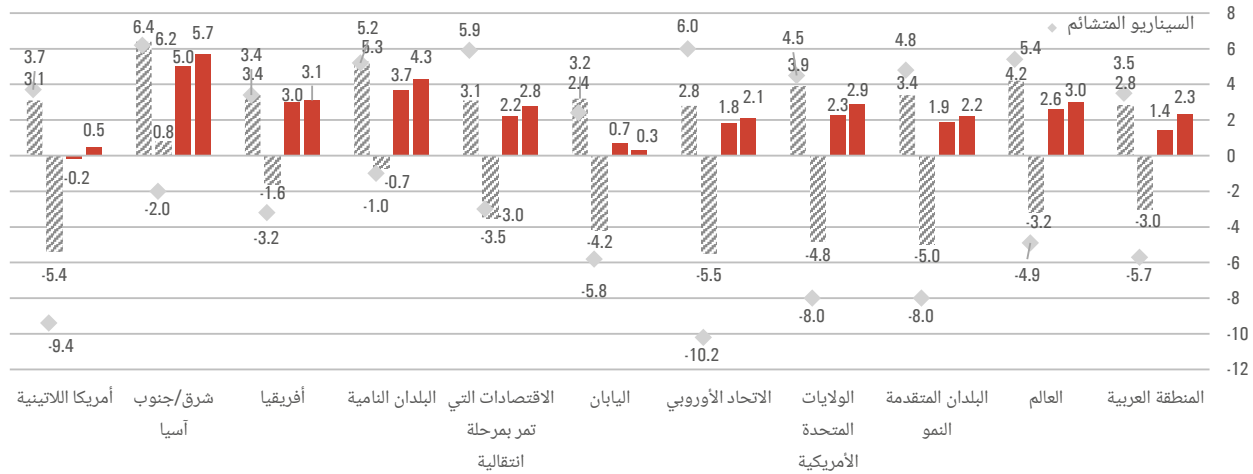
التي اعتمدتها الحكومات استجابةً لجائحة كوفيد-19. ولكن، إذا لم تُستوفَ هذه الشروط، وإذا وقعت موجة ثانية من الوباء، قد يسوء الوضع، فينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.9 في المائة في عام 2020 (تحت السيناريو المتشائم). وكذلك، لا يُتوقع إلا تحسُّن طفيف في الوضع في عام 2021، بنسبة 5.4 في المائة، وهي أقل من أن تعوّض عن الخسارة الكبيرة التي شهدتها الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020.

وحتى قبل تفشي الجائحة، تباطأ النمو بدرجة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة، من 2.3 في المائة في عام 2018 إلى 1.9 في المائة في عام 2019. ولن تجلي فتامة المشهد في القريب العاجل، فتشير التوقعات إلى انكماش بنسبة 5 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2020 (8 في المائة تحت السيناريو المتشائم)، يليه انتعاش معتدل في عام 2021 مع بلوغ معدل النمو 3.9 في المائة (4.5 في المائة تحت السيناريو المتشائم). وعلى نحو مماثل، تشير التوقعات إلى خسارة الاتحاد الأوروبي لأكثر من 5.5 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي في عام 2020 (-10.2 في المائة تحت السيناريو المتشائم)، يليه انتعاش بنسبة 2.8 في المائة في عام 2021 (6 في المائة تحت السيناريو المتشائم). والتوقعات تتجه نحو الانحدار في البلدان النامية. فيتوقع لها أن تخسر 0.5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2020 (-1 في المائة تحت السيناريو المتشائم). وبالمقابل، قد تتمكن الهند من تفادي الركود، بمعدل نمو بنسبة 1.2 في المائة، وذلك بسبب تيسير الائتمان والتحفيز المالي في عام 2019 (بيد أن السيناريو المتشائم يشير إلى ركود بنسبة 4.5 في المائة). ومنطقة جنوب شرق آسيا هي الوحيدة التي تتفادى الركود تحت سيناريو خط الأساس، فيُتوقع أن تسجل نمواً بنسبة 0.8 في المائة رغم تراجع الأنشطة السياحية وتعطل سلاسل الإنتاج (وبالمقابل، يتوقع السيناريو المتشائم وقوع ركود بنسبة 2 في المائة). وقد سارعت بلدان جنوب شرق آسيا إلى احتواء الجائحة والسيطرة على تفشيها، فاستفادت من استئناف أنشطة الإنتاج، في حين ظلت الاقتصادات المتقدمة الأخرى مقيدة بتدابير الإغلاق.

كما تتأثر أفريقيا، وغيرها من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بانخفاض أسعار السلع الأساسية. فيُتوقع للاقتصادات الأفريقية أن تخسر 1.6 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2020 (مع معدل خسارة أكبر تحت السيناريو المتشائم، بنسبة 3.2 في المائة)، قبل أن تشهد بعض الانتعاش في عام 2021، بنمو في الناتج المحلي الإجمالي معدله 3.4 في المائة. ويمثل تفعيل الحوافز المالية تحدياً إضافياً للبلدان النامية، مع الانخفاض الحاد في الإيرادات الحكومية، بسبب وفرة السلع الأساسية، الذي قد يحول دون توفير الدعم الكافي للمجتمعات المتضررة من تدابير الإغلاق. وعلى العكس من الاقتصادات المتقدمة، تواجه هذه البلدان أيضاً قيوداً أكثر صرامة على الاقتراض، ما يحد من قدرتها على تقديم الدعم لأشد الفئات تعرضاً للمخاطر.

وفي ظل التباطؤ الاقتصادي وانخفاض أسعار السلع الأساسية، بقي التضخم العالمي منخفضاً خلال عام 2019. وتراجع، في الاقتصادات المتقدمة، من 2.4 في المائة في عام 2018 إلى 1.8 في المائة في عام 2019. ودفع تزايد قيمة التعريفات الجمركية في الاقتصادات الرئيسية نحو ارتفاع أسعار المنتجين في بعض القطاعات.

الشكل 1.1 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في بعض المناطق والبلدان، 2021-2018



المصادر: استناداً إلى (DESA/Project LINK; and DESA, World Economic Situation and Prospects 2020 (New York, 2020).

1.8%

في الاقتصادات المتقدمة، تراجع التضخم من 2.4 في المائة في عام 2018 إلى 1.8 في المائة في عام 2019

0.8%

تراجع عائد سندات خزانة الولايات المتحدة الأمريكية لمدة سنتين من 2.9 في المائة إلى 1.2 في المائة

ولكن، وبصورة عامة، تراجع التضخم في أسعار المستهلكين من جراء انخفاض أسعار الطاقة وانخفاض التضخم في قطاع الخدمات. وفي بعض البلدان المتقدمة النمو، قوّض الانخفاض في معدلات التضخم، وما رافقه من توقعات بمزيد من التراجع، الثقة في قدرة المصارف المركزية على تحقيق أهداف التضخم في الأجل القريب.

وستعجل أزمة الجائحة بالدفع نحو هذا الاتجاه، فتشير التوقعات إلى تباطؤ في التضخم في عام 2020 نتيجةً لانخفاض في أسعار النفط والطلب العالمي. وبعبارة ما سبق، تؤدي الحوافز النقدية إلى زيادات كبيرة في المعروض النقدي قد يبرّج تأثيرها في عام 2021، وخاصة في البلدان النامية، حيث ستحتاج المصارف المركزية إلى مزيد من السيولة لتغطية النفقات الإضافية، لعدم القدرة على إثقال الأسواق المالية بمزيد من الديون. ونتيجة لذلك، وبعد انخفاض التضخم في عام 2020، من المتوقع للأسعار أن تتزايد بدرجة حادة بحلول عام 2021، شريطة أن تنجح المحفزات النقدية التي تعتمد عليها البلدان المتقدمة في جميع أنحاء العالم في استعادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري.

استقرت معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في عام 2019، بعد زيادة في عام 2018. إلا أن عوائد السندات شهدت انخفاضاً يدل على عدم اليقين الناجم عن التوترات التجارية. فتراجع عائد سندات خزانة الولايات المتحدة الأمريكية لمدة سنتين بحوالي 1.7 نقطة مئوية بين تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وشباط/فبراير 2020، من 2.9 في المائة إلى 1.2 في المائة، على الرغم من ثبات النطاق المستهدف. وقد تفاقم عدم اليقين في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19، ما أدى إلى انخفاض سريع في عائدات السندات لمدة سنتين والسندات لمدة 10 سنوات. وصحب

هذه التطورات انخفاض سريع وحاد في معدل الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية، الذي تضعه اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، ما يعني توسعاً كبيراً في عمليات السوق المفتوحة وفي شراء سندات الخزانة والوكالات حسب الحاجة. فانخفض عائد السندات لمدة سنتين إلى ما يقرب من الصفر، وأما السندات لمدة 10 سنوات فبلغ عائدها حوالي 0.7 في المائة مع مطلع حزيران/ يونيو 2020. وعلاوة على ذلك، مضى مجلس الاحتياطي الاتحادي قُدماً بمجموعة كبيرة من التدابير الرامية إلى تيسير تدفق الائتمان، بما في ذلك تسهيلات لتيسير إصدار الشركات والبلديات للأوراق التجارية، وتقديم قروض إضافية للمؤسسات الودعية، وشراء قروض من الشركات. ومجموعة الأدوات غير المسبوقة هذه ضخت للسوق سيولة إضافية تكاد تكون غير مقيدة.

وفي عام 2019، وتماشياً مع مسار سعر سندات الخزانة، انخفض سعر الفائدة المتداول بين مصارف لندن لثلاثة أشهر (ليبور). وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وشباط/فبراير 2020، انخفض سعر ليبور بحوالي 1.1 نقطة مئوية، من 2.7 في المائة إلى 1.6 في المائة. ومع شيوع عدم اليقين بسبب جائحة كوفيد-19، شهدت ديناميات فارق التيد (TED)، أي الفارق بين معدل ليبور لمدة ثلاثة



أشهر وسعر الفائدة لأذون الخزانة الأمريكية لمدة ثلاثة أشهر، تقلباً شديداً، لتصل إلى 1.4 في المائة في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020، وهي مستويات لم تُرصد منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2009. وفي الفترة نفسها، انخفضت ليبور إلى مستويات لم تشهدها منذ عام 2015، إذ وصلت 0.5 في المائة.

ولم تتمكن معدلات الفائدة المنخفضة من حفز نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار. وظلت معدلات التضخم منخفضة على الصعيد العالمي على الرغم من العمل، لبعض سنوات، بسياسة نقدية متراخية. وظل معدل الفائدة المعمول به في البنك المركزي الأوروبي صفراً خلال الفترة 2019-2020. وانخفض عائد السندات الألمانية إلى ما دون الصفر في بداية عام 2019، وظل عند هذه المستويات طوال الفترة 2019-2020، ما يشير إلى اعتقاد المستثمرين بأن أسعار الفائدة المنخفضة لن تتغير خلال العامين المقبلين. وعلاوة على ذلك، تراوح عائد السندات لمدة سنتين بين -0.6 في المائة و-0.8 في المائة، وهو مستوى لم يترك مجالاً لمزيد من الانخفاض لدعم الشركات في أعقاب أزمة كوفيد-19. وأثار انخفاض معدلات الفائدة على مدى فترات طويلة مخاوف بين الاقتصاديين حيال تأثير هذا الانخفاض على الكفاءة. ويحتاج ليو وآخرون (2019) بأن بقاء معدلات الفائدة منخفضة لفترات طويلة يشجع تركيز السوق، فيحد من دينامية

الأعمال ونمو الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، يُظهر بنك التسويات الدولية (2019) أن طول أمد انخفاض معدلات الفائدة قد يؤخر أيضاً تحويل الموارد من قطاعات أقل إنتاجية إلى قطاعات أكثر إنتاجية، مما قد يؤدي إلى زيادة في الشركات التي تعتمد على الاقتراض بدلاً من الإنتاجية (ما يعرف بـ "شركات الزومبي") أو الاستثمار المفرط في قطاع البناء الخاص. وستجلى هذه المخاوف بدرجة أكبر في أعقاب حزم التحفيز التي اعتمدتها الاقتصادات المتقدمة لعام 2020 بهدف دعم الشركات بعد صدمة كوفيد-19.

ويتضح من حركة أسعار الصرف أن اليورو عاود ما سجله من انخفاض مقابل الدولار في عام 2019 وأوائل عام 2020، ما يعكس اختلافات في السياسات العامة بين السلطات النقدية الأوروبية والأمريكية. ومن السابق لأوانه الحكم ما إذا كانت جائحة كوفيد-19 قد أثرت بدرجة كبيرة في اتجاه سعر الدولار إزاء اليورو، ولكن استجابة الاقتصادات المتقدمة النمو بصور مختلفة لأزمة الجائحة زادت من التقلب في سعر الصرف، ولعلها تسببت في تحويل اتجاه سعر صرف الدولار إزاء اليورو عن الانخفاض. ومنذ أواخر عام 2019، انخفض سعر الدولار مقابل الين الياباني. وكما هو الحال بالنسبة لليورو، شهدت أسعار الين مقابل الدولار تقلبات متزايدة عقب تفشي



الجائحة. وفي المقابل، تحوّلت قيمة الرمينبي الصيني مقابل الدولار عن اتجاهها إلى الانخفاض في أعقاب اتفاق تجاري أبرم في كانون الثاني/يناير 2020. وفي أوائل عام 2020، ظلت العلاقة بين الرمينبي والدولار مستقرة نسبياً على الرغم من الاضطرابات التي أحدثتها جائحة كوفيد-19.

وأما بالنسبة إلى التجارة العالمية، فقد تميز عام 2019 بتوترات تجارية متزايدة بين الجهات الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد العالمي، عطلت بشدة سلسلة القيمة العالمية. فلم يتجاوز معدل نمو التجارة العالمية 0.3 في المائة، وهو أدنى مستوى لها منذ عقد من الزمن. وتأثرت، على وجه الخصوص، القطاعات ذات سلاسل الإنتاج المعقدة، مثل صناعات الآلات والإلكترونيات والسيارات. واستفادت بلدان عدة من إعادة توزيع مواقع الإنتاج، ولكن الاقتصاد العالمي تأثر سلباً. وعلاوة على ما سبق، قد تمثل الجائحة خطراً إضافياً على العولمة. فقد غزي انتشار الفيروس السريع إلى العولمة، وأعطى ذلك الرأي زخماً للحركات المناهضة للعولمة، وكثّف التوجه نحو التدابير الحمائية بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

باء. السلع من الموارد الطبيعية

النفط  الغاز الطبيعي والفوسفات 

النفط



شهدت سوق النفط، في عام 2020، صدمات متزامنة في الطلب والعرض. وقد كان الطلب العالمي على النفط منخفضاً في عام 2019، فبلغ، حسب التقديرات، 99.74 مليون برميل في اليوم، أي أقل من المتوقع، وهو 100.5 مليون برميل في اليوم. وكانت آفاق سوق النفط قاتمة حتى قبل صدمة كوفيد-19، مع تراجع في توقعات النمو بعد أن تسببت التوترات التجارية بانخفاض الطلب العالمي على النفط. ولكن التوترات السياسية في العراق وليبيا زادت من عدم اليقين الجيوسياسي، ما أدى إلى ارتفاع طفيف في أسعار النفط مع نهاية عام 2019 وبداية عام 2020. ومع ذلك، أدى تواضع رد إيران على اغتيال الجنرال قاسم سليماني، وكذلك المخاوف المحيطة بوضع الصين الاقتصادي وانخفاض طلبها على النفط، إلى الإسراع بتحول الاتجاه.

وتعرض الطلب على النفط لصدمة قوية في الربع الأول من عام 2020 بسبب تفشي كوفيد-19 في الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، ما أثر بقوة على الأسعار. فانخفض سعر خام برنت إلى 58 دولاراً للبرميل في كانون الثاني/يناير، ثم إلى 45.2 دولاراً للبرميل في شباط/فبراير. وفي ضوء التطورات التي شهدتها السوق، أوصى رؤساء وفود مؤتمر الأوبك، الذي عُقد في 5 آذار/مارس 2020، بتمديد فترة العمل بالتعديل الإضافي المقترح، بحوالي 1.5 مليون برميل يومياً، حتى نهاية عام 2020 بدلاً من 30 حزيران/يونيو 2020. وفي 9 آذار/مارس 2020، انهارت أسعار النفط إثر صدمة في الإمدادات، نجمت عن خلاف بين الاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية، قدّمت المملكة، بعده، خصومات للعملاء، وأعلنت عن زيادة في الإنتاج بدءاً من نيسان/أبريل 2020. فانخفض سعر خام برنت من نحو 50 دولاراً للبرميل في 5 آذار/مارس إلى أقل من 32.02 دولاراً للبرميل في 9 آذار/مارس 2020. وانخفضت الأسعار إلى أقل من 23 دولاراً للبرميل بنهاية الربع الأول من عام 2020، وإلى أقل من 15 دولاراً للبرميل بعد ذلك أسبوع. وانتهت حرب الأسعار هذه باتفاق أبرم في 12 نيسان/أبريل 2020 ووقعته جماعياً 23 دولة، على خفض غير مسبوق لإنتاج النفط العالمي، بمقدار 9.7 مليون برميل يومياً. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء أوقف الانخفاض السريع في أسعار النفط (فبلغ متوسط سعر نفط برنت ما يعادل 29 دولاراً للبرميل في أيار/مايو 2020)، لا يلوح الاستقرار في ما تبقى من

عام 2020. ومع ذلك، فهناك آمال في انتعاش سريع مقترن بحافز نقدي إلى زيادة في سعر نفط برنت بنسبة 22 في المائة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو 2020، وهي أكبر زيادة، من حيث النسبة المئوية، منذ عام 1999.

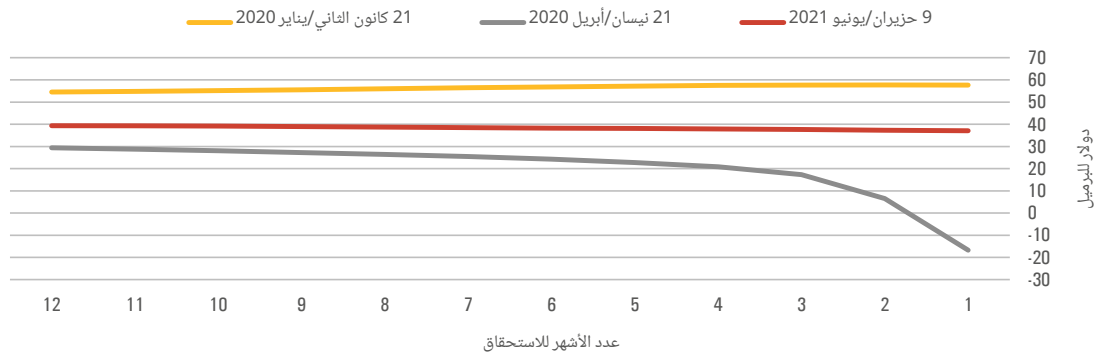
ونظراً لهذا التقلب، تتزايد الصعوبة في توقّع تطورات أسعار النفط. ولتوقع الأسعار على مدى السنوات القليلة المقبلة، استُخدم نموذج الانحدار التلقائي للمتجهات، شاملاً إنتاج النفط والمخزون والإنتاج الصناعي، كدليل بديل عن الطلب. وحسب هذا النموذج، يُتوقع أن أسعار النفط ستنتعش قليلاً إلى 37 دولاراً للبرميل في عام 2021، ثم إلى 50 دولاراً للبرميل في عام 2022، إذا تم احتواء جائحة كوفيد-19 وأعقب ذلك انتعاش. ولكن، إذا لم يحدث ذلك، وضربت موجة ثانية

الإطار 1.1 أسعار النفط السلبية

انخفض سعر وست تكساس إنترميديت المخصص للتسليم في أيار/مايو 2020 إلى ما دون الصفر في 21 نيسان/أبريل 2020، مع تغطية إعلامية واسعة في جميع أنحاء العالم. وكان هذا هو اليوم الأخير من التداول لعقود أيار/مايو 2020، إذ انخفض الطلب بسبب الإغلاق في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت مرافق التخزين في كوشينغ، أوكلاهوما، حيث كان من المفترض أن يجري تسليم النفط، ممتلئة. ونظراً إلى عدم إمكانية تخزين هذا الفائض النفطي الضخم، كان على المستثمرين أن يدفعوا لقاء التخلص من العقود التي لا يمكن تنفيذها، ما أدى إلى أسعار سلبية. ومع ذلك، ظلت أسعار التسليم الآجل إيجابية، عند حوالي 28.47 دولاراً للبرميل للتسليم في كانون الأول/ديسمبر 2020، وكذلك 33.55 دولاراً للبرميل للتسليم في كانون الأول/ديسمبر 2021 (حتى 21 نيسان/أبريل 2020)، ما يشير إلى أن المستثمرين يتوقعون ارتفاعاً في نهاية عام 2020 وانتعاشاً في عام 2021. وبحلول مطلع حزيران/يونيو 2020، كان هذا الحدث شبه منسي، فبلغ سعر النفط للتسليم في تموز/يوليو 2020 حوالي 38 دولاراً للبرميل، وهو أعلى بكثير من سعر العقد نفسه في نيسان/أبريل 2020 (الشكل 2.1)، إذ تعدّلت قدرات الإنتاج والتخزين. وكان تراجع أسعار النفط إلى مستويات سلبية حدثاً لمرة واحدة، نجم عن تباين كبير في قدرات إنتاج النفط واستهلاكه وتخزينه، وليس عن تغيّرات جذرية في الأسواق العالمية، ومن المستبعد أن يستمر على الأمد الطويل.

المصدر: تجميع الإسكوا.

أسعار العقود الآجلة لنفط خام وست تكساس إنترميديت حسب تاريخ الاستحقاق



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى Yahoo Finance database (استُرجعت في 8 حزيران/يونيو 2020).

الجدول 1.1 أسعار سلة الخامات المرجعية لدى أوبك، 2022-2018

السنة	الحد الأدنى الشهري	المتوسط	الحد الأدنى الشهري	الحد الأدنى	المتوسط	الحد الأعلى
2018	56.9	69.5	79.4			
2019	58.7	64.1	70.8			
2020				20.6	32.6	44.6
2021				11.3	37.0	62.7
2022				24.3	50.0	75.6

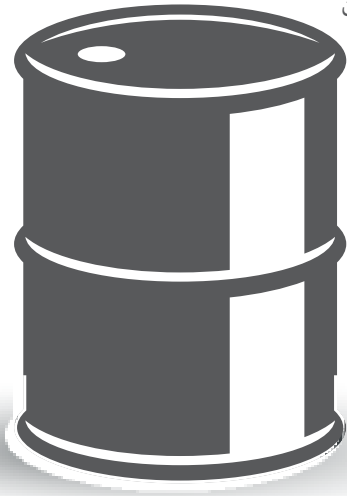
المصادر: أرقام الفترة 2016-2018 هي أسعار "سلة الخامات المرجعية لدى أوبك" (OPEC reference basket prices) (استُرجعت في 8 حزيران/يونيو 2020). أرقام عامي 2019 و2020 هي توقعات الإسكوا (حتى أيار/مايو 2019) حيث يُستخدم نموذج الانحدار التلقائي للمتجهات باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Gauss-Newton/Marquardt steps)، وتتضمن متغيرات شهرية لأسعار سلة الخامات المرجعية لدى أوبك، وإنتاج أوبك وغير أوبك، ومؤشرات الإنتاج الصناعي لمجموعة السبع والصين كدليل بديل على الطلب، ومخزونات الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤشر أسعار المستهلك، وسعر الصرف باستخدام سلة عملات مرجحة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظمها يستند إلى مصادر إحصائية وطنية. الحدود الدنيا والعليا هي فترات ثقة بنسبة 95 في المائة.

الاقتصاد العالمي، قد تبقى أسعار النفط على انخفاضها على مدى العامين 2021 و2022. وإذا كانت حزم التحفيز المستخدمة في جميع أنحاء العالم فعالة في إنعاش الطلب، قد يعود إلى مستويات ما قبل كوفيد-19 في عام 2021.

المنطقة العربية

قطر الدولة الوحيدة التي زادت إنتاجها بين أيار/مايو 2019 وأيار/مايو 2020. وخفضت بلدان أخرى الإنتاج بنسب تتراوح من 14 إلى 19 في المائة، مع تخفيضات أقل في مصر (بنسبة 8 في المائة) والعراق (10 في المائة).

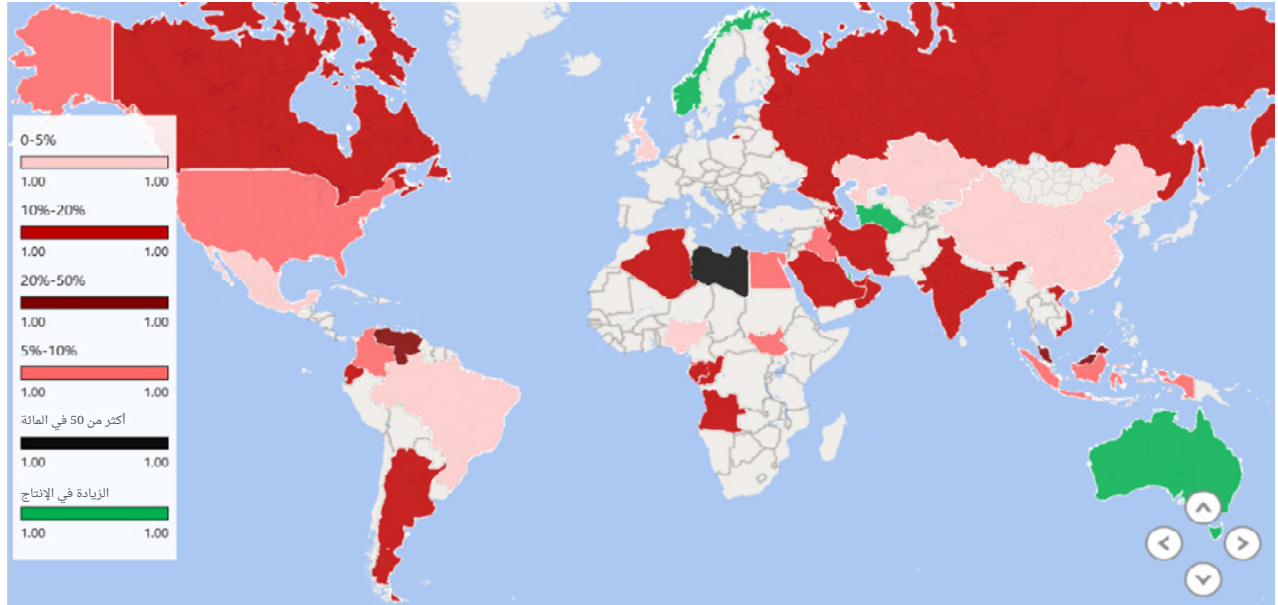
إنتاج النفط كاد يتوقف بالكلية في ليبيا



وفي أيار/مايو 2020، كان إنتاج النفط لا يزال أقل بكثير من مستوى عام 2019 عند 88 مليون برميل يومياً، أي أقل من إنتاج ما قبل الأزمة بأكثر من 12 مليون برميل يومياً، وأقل من إنتاج أيار/مايو 2019 بحوال 9.5 مليون برميل يومياً. وقد اتسق منحى الانخفاض المسجل لدى بلدان أوبك إلى حد كبير، بمتوسط نسبته 17 في المائة مقارنة بأيار/مايو 2019، و15 في المائة مقارنة بكانون الثاني/يناير 2020، باستثناء ليبيا التي تشهد اضطرابات أهلية وتوقفاً شبه كامل لنشاط الإنتاج، وفنزويلا التي تعاني من حالة سياسية شديدة التقلب وانخفاض في الإنتاج بنسبة 29 في المائة. نيجيريا وغينيا الاستوائية على الطرف الآخر من هذا التصنيف، فسُجِّلَ فيهما انخفاضٌ بنسبتي 1 و9 في المائة على التوالي. وبالمتوسط، شهدت البلدان غير الأعضاء في أوبك تخفيضات أقل في الإنتاج، بمعدل لا يتجاوز 7.4 في المائة من سنة إلى أخرى، بل وسجلت بلدان مثل أستراليا والنرويج نمواً في الإنتاج. ويقع كل من الاتحاد الروسي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية في وسط هذا التصنيف، بمعدلات للتخفيض تبلغ 15 و18 و7 في المائة على التوالي.

وفي المنطقة العربية، كانت قطر الدولة الوحيدة التي زادت إنتاجها بين أيار/مايو 2019 وأيار/مايو 2020. وخفضت بلدان أخرى الإنتاج بنسب تتراوح من 14 إلى 19 في المائة، مع تخفيضات أقل في مصر (بنسبة 8 في المائة) والعراق (10 في المائة). وكاد إنتاج النفط يتوقف بالكلية في ليبيا. وغُدِّلَ إنتاج النفط من خارج بلدان أوبك لعام 2020 نحو انخفاض يبلغ 0.10 مليون برميل في اليوم، ويتوقع له أن يكون عند 2.25 مليون

الشكل 2.1 خفض إنتاج النفط بين أيار/مايو 2019 وأيار/مايو 2020

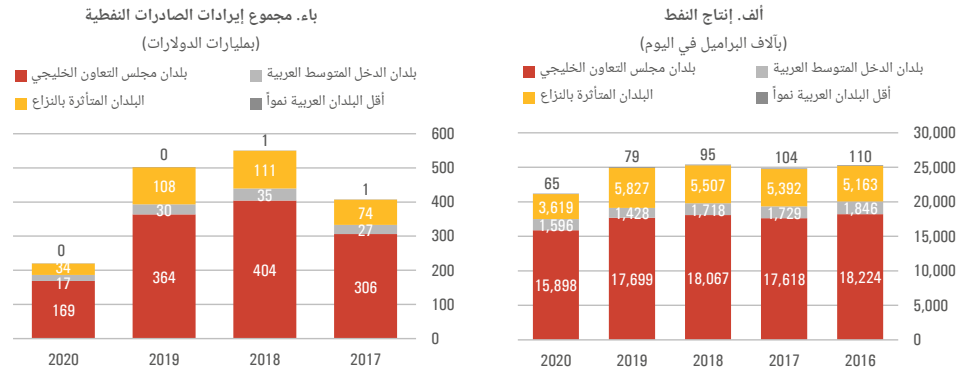


المصادر: تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية؛ و EIA, Short-Term Energy Outlook Data Browser (استُرجعت في 3 حزيران/يونيو 2020).

برميل في اليوم، وذلك لعوامل تأثير عدة، من بينها التحديتات بشأن توقعات الإنتاج في النرويج وأمريكا اللاتينية. وكذلك غُدل الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية نحو الانخفاض، ويتوقع له أن يكون عند 166 ألف برميل في اليوم. وتشير التوقعات إلى أن اندونيسيا وتايلاند وكولومبيا ومصر ستشهد الانخفاضات الأكبر في إنتاج النفط¹.

في النصف الأول من عام 2020، دفعت إجراءات الإغلاق الواسعة النطاق وتدابير التباعد الاجتماعي إلى تجنب استخدام النقل أو التقليل منه، فانخفض الطلب على المنتجات النفطية بدرجة كبيرة أدت إلى أكبر وفرة نفطية في التاريخ. وقد تعطل قطاع الطيران، فعلياً، وتكتنف الشكوك إمكانية انتعاشه خلال النصف الثاني من عام 2020. وخلال الربع الأول من عام 2020، تراجع طلب الصين على النفط بنسبة 13 في المائة. وتشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن الطلب العالمي على النفط سينخفض في عام 2020 بمقدار 8.3 مليون برميل في اليوم، ليصل إلى ما مجموعه 92.5 مليون برميل في اليوم، مع الإشارة إلى أن الطلب شهد هبوطاً حاداً في نيسان/أبريل 2020، فلم يتجاوز 23.1 مليون برميل في اليوم. ولذا، يتوقف منحى الطلب على التطورات خلال النصف المتبقي من عام 2020. فعلى سبيل المثال، إذا حُقِّقت إجراءات الإغلاق وانتعش الاقتصاد العالمي بسرعة، قد يظل الانخفاض السنوي في الطلب على النفط محدوداً بحوالي 6.5 مليون برميل في اليوم.

الشكل 3.1 ديناميات إنتاج النفط وتصديره في المنطقة العربية



المصادر: تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية؛ وOPEC, Monthly Oil Market Report (2019); the Joint Organizations Data Initiative database. Available at <http://www.jodidb.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=93904> (accessed on 3 June 2020); and the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries databank (accessed on 3 June 2020).

كان لأزمتي جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط أثرٌ جسيم على عائدات الدول العربية المصدرة للنفط. فترجع متوسط إنتاج النفط خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، بنسبة 15 في المائة عما كان عليه في العام السابق. وكان ذلك حتى قبل توقيع اتفاقية أوبك في 12 نيسان/أبريل 2020، ولذا يُرجَّح أن يكون التراجع أكبر من ذلك. ومع انخفاض متوسط سعر النفط بنسبة 50 في المائة، من المتوقع أن تبلغ إيرادات عام 2020 ما نسبته 44 في المائة من إيرادات عام 2019 (الشكل 3.1 ب.أ). كما تجرُّ المخاطر الأسعار نحو مزيد من الهبوط، لا سيما المخاوف الدولية من وقوع موجة ثانية من جائحة كوفيد-19، والشكوك الكبيرة التي تكتنف تعافي الاقتصاد العالمي، علاوة على خشية من تراجع دائم في السياحة بسبب انخفاض الدخل المتاح للأسر المعيشية من جهة، والإجراءات الصارمة المفروضة في قطاع الطيران بسبب الفيروس من جهة أخرى. وقد يتوانى الاستثمار في قطاع الاستخراج نتيجة لانخفاض أسعار النفط ونقص الإيرادات، ما سيحد من القدرة الإنتاجية في المنطقة العربية. وعلى صعيدٍ دون إقليمي، ستتأثر مجموعات البلدان كافة وبدرجات كبيرة، فتخسر بلدان الصراع (غالباً العراق وليبيا) حوالي 69 في المائة من إيراداتها، وأقل البلدان نمواً قرابة 58 في المائة، وبلدان مجلس التعاون الخليجي 54 في المائة، وبلدان الدخل المتوسط (غالباً الجزائر ومصر) ما نسبته 43 في المائة. بيد أن بلدان مجلس التعاون الخليجي ستكون هي الأشد تضرراً، نظراً لأهمية عائدات النفط في ميزانياتها الحكومية.



الغاز الطبيعي والفوسفات



قطاع الغاز الطبيعي من قطاعات الهيدروكربون الهامة في المنطقة العربية. والإمارات العربية المتحدة والجزائر وقطر وليبيا ومصر من الدول الأعضاء في منتدى الدول المصدرة للغاز، الذي يهيمن، مجتمعاً، على 70 في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، كما ينتج أعضاؤه أكثر من 40 في المائة من الإنتاج العالمي. وقد اكتسب الغاز الطبيعي أهمية استراتيجية متزايدة بالنسبة لبعض البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة، مع ارتفاع الطلب العالمي بنسبة 1.8 في المائة في عام 2019، في تباطؤ عن عام 2018، ولكن دون الخروج عن أنماط تزايد الطلب على مدى الفترة 2000-2017. وكذلك، فقد كان انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي، في عام 2020، يعادل 4 في المائة، أو 150 مليار متر مكعب، وهو أقل بكثير من الانخفاض في الطلب على النفط². وهذا النمو المطرد في الطلب على الغاز الطبيعي كان مدفوعاً بحاجة جميع البلدان إلى تحسين الاستدامة البيئية في القطاعين السكني والصناعي، وقد تُمثل جائحة كوفيد-19، فرصة لتيسير هذا التحول نحو الاستدامة، لا سيما وأن صناديق الانتعاش في الاتحاد الأوروبي ستستفيد من الاستثمار الأخضر. وهذا التوجه قد يحد من المسار السلبي للطلب، بل قد يحوِّله نحو الإيجابية.

وفي عام 2019، نمت التجارة العالمية بالغاز الطبيعي المسال بنسبة 12 في المائة، أو بأكثر من 50 مليار متر مكعب، مدفوعة غالباً بزيادة الطلب من أوروبا، التي استوعبت وحدها 80 في المائة من تزايد التجارة. ويُعزى هذا النمو أيضاً، وبدرجة كبيرة، إلى التحول من الفحم إلى الغاز الطبيعي الأنظف، اتساقاً مع اتجاهات عالمية يُرجَّح أن تستمر في المستقبل. وقد تزايد إنتاج محطات توليد الطاقة التي تعمل بالغاز بنسبة 11 في المائة في أوروبا، ونسبة 8 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019، إذ حلت محل الوحدات القديمة التي تعمل بالفحم.

بيد أن أزمته جائحة كوفيد-19 وأسعار النفط العالمية تؤثران في قطاع الغاز الطبيعي، لا سيما وأن هناك علاقة وطيدة بين سوقي النفط والغاز الطبيعي. وعلى الأجل القريب، يمثل الطلب على الغاز دالة ترتبط بعوامل ثلاثة: تأثير جائحة كوفيد-19 على نمو الاقتصاد العالمي، وفوائد الغاز الطبيعي مقارنة بأنواع الوقود الأخرى من حيث الأسعار، والفوائد المحتملة للغاز الطبيعي كبديل «نظيف» عن أصناف الوقود الأحفوري الأخرى. ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة، سيكون الانخفاض الأكبر في أوروبا وأمريكا الشمالية. وأما آسيا، وهي الوجهة الرئيسية للغاز الطبيعي المسال الذي تستخرجه الدول العربية، فستخفُّص الطلب بعض الشيء، بحوالي 12 مليار متر مكعب، مقارنة بانخفاض يزيد على 40 مليار متر مكعب في أمريكا الشمالية وأوروبا.

وبينما تشهد أوروبا شتاءً معتدلاً، وإجراءات إغلاق متصلة بجائحة كوفيد-19، ونمواً متواصلاً في الإمدادات، انخفضت أسعار الغاز الطبيعي المسال في



أوروبا وأمريكا الشمالية إلى مستويات لم تصل إليها خلال العقد الماضي. وفي أوروبا، انخفضت الأسعار بأكثر من الثلاثة أرباع على مدار عام ونصف، من 7.26 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية متربة في كانون الثاني/يناير 2019 إلى 1.58 دولار في أيار/مايو 2020. وكان الانخفاض بدرجة أقل في أمريكا الشمالية بسبب تدني الأسعار الأساسية في كانون الثاني/يناير 2019، إذ كان سعر الغاز 3.08 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية متربة، قبل أن يهبط إلى 1.75 دولار بحلول أيار/مايو 2020. ونظراً لطبيعة عقود الغاز الطبيعي المسال الآسيوية، التي تُربط بأسعار النفط، مع تأخر يتراوح بين ثلاثة وستة أشهر، انخفضت أسعار الغاز بنسبة 16 في المائة فقط بين كانون الثاني/يناير 2019 وأيار/مايو 2020. لكن، ومع بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة على مدى الربع الأول من عام 2020، يُرجَّح انخفاض أسعار عقود الغاز في آسيا في الربعين الثالث والرابع من عام 2020. وعلاوة على ذلك، تضيق رقعة توزُّع الأسعار عالمياً، ما يحد من فرص البائعين للمراجعة بين الأسعار.

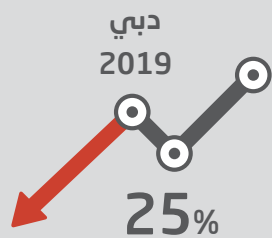
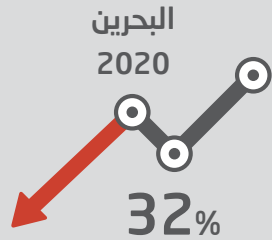
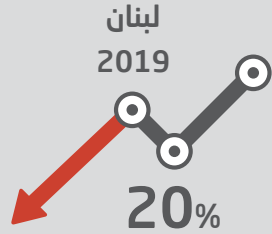
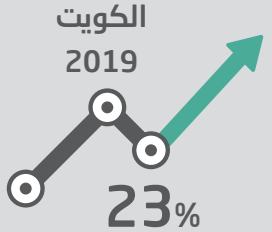
والدول الأعضاء في منتدى الدول المصدرة للغاز هي الأكثر تأثراً في المنطقة العربية. في عام 2019، ظلت قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، بحصة تبلغ 21 في المائة من الصادرات العالمية، تليها أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 77.8 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال. كما أضاف كل من مصر والجزائر أكثر من مليوني طن من القدرة الإضافية، مع وصول منشأة إدكو في مصر إلى كامل طاقتها. وزادت الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر من قدراتها، ولكن إلى حد أقل بكثير. واقترحت قطر خطة لزيادة القدرة على تسييل الغاز بمقدار 49 مليون طن في السنة، لتصل إلى 126 مليون طن في السنة بحلول عام 2027، ما سيُثَقِّق قطر ضمن أهم مصدري الغاز في العالم. وأما عُمان، فأعلنت من جهتها عن إجراءات لإزالة الاختناقات، من أجل زيادة سعة قطاراتها الثلاثة في قلهات من 10.4 مليون طن في السنة إلى 11.5 مليون طن بحلول عام 2021.

قبل جائحة كوفيد-19 كان من المتوقع، خلال الفترة 2018-2023، أن يرتفع العرض العالمي لصخور الفوسفات من 235 إلى 255 مليون طن، ولحامض الفوسفوريك من 101 إلى 111 مليون طن تساهم فيه أفريقيا المساهمة الأكبر. غير أن الجائحة ستحد عرض الأسمدة الفوسفاتية من الصين بسبب اختلال الإنتاج وإجراءات الإغلاق. ويُتوقع كذلك للطلب أن يتراجع مع انخفاض أنشطة الإنتاج. ونتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية بالتزامن مع بطء الارتفاع في الطلب على الفوسفات، انخفضت، في عام 2019، الأسعار العالمية لكل من صخور الفوسفات وثنائي فوسفات الأمونيوم بنحو 30 في المائة، وذلك، على الترتيب، من 102 و382 دولاراً إلى 72 و238 دولاراً لكل مليون طن. وهذا الانخفاض الأخير في الأسعار هو استمرارٌ لاتجاهٍ أطول أمداً قد يُعزى إلى ديناميات في الصين وبلدان أخرى، قلَّصت وارداتها بسبب خفض حكوماتها لاستهلاك الأسمدة الكيميائية استجابة لبواعث قلق متزايدة بشأن البيئة. وخلافاً لحال الغاز والنفط، لم تحدث جائحة كوفيد-19 تغييرات كبيرة في أسعار ثنائي فوسفات الأمونيوم وصخور الفوسفات بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2020. كما ازدادت الطاقة الإنتاجية في بلدان عربية، ولا سيما الجزائر وتونس ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية. ففي تونس، ازداد إنتاج الفوسفات من 4.1 مليون طن في عام 2018 إلى 5.5 مليون طن في عام 2019، ويُعزى ذلك إلى إعادة فتح منجم

**انخفضت أسعار الغاز الطبيعي
المسال في أوروبا وأمريكا
الشمالية إلى مستويات لم تصل
إليها خلال العقد الماضي**

**الدول الأعضاء في منتدى
الدول المصدرة للغاز هي الأكثر
تأثراً في المنطقة العربية**

أسواق الأوراق المالية



المكناسي للفوسفات (محافظة سيدي بوزيد) بعد إغلاق استمر منذ عام 2013، وبسعة إنتاج متوقعة تقارب 600 ألف طن، كما يُعزى إلى إعادة فتح منجم المظيلة 2 في آذار/مارس 2020. وقد يستفيد منتجو الفوسفات العرب من انخفاض أسعار النفط والغاز، اللذين يشكلان مصدراً رئيسياً للكبريت والأمونيا المستخدمين كمادتين خام في إنتاج حمض الفوسفوريك وثنائي فوسفات الأمونيوم.

كان أداء معظم أسواق الأوراق المالية الخليجية جيداً في عام 2019، حيث كانت الكويت رائدة بزيادة قدرها 23.7 في المائة، ولعل ذلك يعود إلى قرار مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال بإدراج الكويت كسوق ناشئة. وشجّلت زيادة في البحرين بنسبة 20.4 في المائة، وفي دبي بنسبة 9.3 في المائة، مع زيادات متواضعة في أبو ظبي والمملكة العربية السعودية بنسبتي 3.3 و7.2 في المائة على الترتيب. وبالعكس ذلك، خسرت عُمان 7.9 في المائة. كان أهم حدث في أسواق الأوراق المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي هو طرح العام الأولي لشركة أرامكو السعودية، حيث لامس التقييم، لفترة وجيزة، 2 تريليون دولار، ما زاد رسملة سوق الأوراق المالية السعودية بنسبة 389 في المائة. إلا أن سهم أرامكو السعودية انخفض بأكثر من 20 في المائة مع نهاية شهر آذار/مارس 2020.

جيم. الروابط المالية والتجارية مع المنطقة العربية

وكان أداء أسواق الأسهم العربية الأخرى أسوأ بكثير. فباتت أسهم الشركات اللبنانية تصنف، في عام 2019، من بين أسوأ الاستثمارات في العالم، حيث خسرت 20 في المائة في خضم حركات احتجاج وتدهور في الوضع الاقتصادي. وخسرت سوق الأوراق المالية في عمّان 4.9 في المائة، وتراجعت في تونس بحوالي 2.6 في المائة. وأما سوق الأسهم في مصر والمغرب، فقد ارتفعتا بحوالي 6.6 في المائة و9.3 في المائة على الترتيب، وهما من أفضل الأسواق أداءً مقارنة ببلدان الدخل المتوسط العربية الأخرى. وكذلك، وبالمقارنة مع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 الذي ارتفع بنسبة 28.9 في المائة، ومؤشر كاك 40 الذي ارتفع بنسبة 26.4 في المائة، كان أداء أسواق الأوراق المالية العربية ضعيفاً. ولم تتمكن الأسواق المالية العربية (باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي) من جذب المستثمرين الأجانب. ومع أزمة جائحة كوفيد-19، قد تتعاضد آثار مواضع الخل هذه. غير أن قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، منخفضة نسبياً (باستثناء المملكة العربية السعودية) والروابط المالية مع بقية أنحاء العالم ضعيفة نسبياً، ما قد يحد من انتقال صدمة الجائحة إلى النظم المالية العربية.

وقد تسببت الجائحة بمزيد من الانخفاض في رسملة أسواق الأوراق المالية العربية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020، وخاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبحلول منتصف حزيران/يونيو، خسرت دبي 25 في المائة والبحرين

تكاليف التمويل في بلدان مجلس التعاون الخليجي مماثلة لسعر الليبور بالدولار الأمريكي، بقي الفارق مرتفعاً نسبياً بين سعر الفائدة المتداول بين مصارف الأردن لمدة 3 أشهر (JODIBOR) وسعر الليبور بالدولار، بنسبة 4 في المائة.

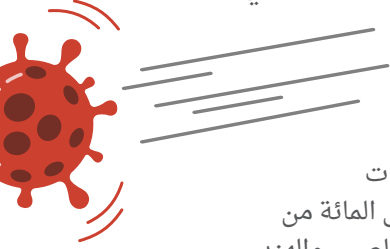
وعلى الرغم من أن الوضع المالي للمصارف العربية ظل مستقرًا في عام 2019، ستحدث الجائحة صدمات في الإيرادات، وعلى هذه المصارف أن تتأهب لها. فسوف تشهد بلدان مجلس التعاون الخليجي تباطؤاً في الإقراض بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط وأزمة الجائحة. ومع تدهور المؤشرات المالية للشركات، ينبغي أن ينصب تركيز المصارف على الحفاظ على جودة الأصول بدلاً من التوسع في الأعمال. ومن ناحية أخرى، تتمتع المصارف في بلدان مجلس التعاون الخليجي باحتياطيات رأسمالية وقائية قوية، ولذا يُرجَّح أن تظل المصارف مربحة. غير أن المصارف في بلدان مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب ستواجه مصاعب في تحقيق الأرباح بعد التراجع السريع للنشاط السياحي في هذه البلدان. ويواجه القطاع المصرفي اللبناني، بعد ازدهار في مرحلة سابقة، مخاطر في ملاءته المالية، وذلك نتيجة للتدابير التي اتخذها مصرف لبنان المركزي وانخفاض قيمة العملة، ما قد يعني عدم قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته بالعملة الأجنبية. وعلاوة على ذلك، تتأثر المصارف اللبنانية بشكل مباشر بتخلف الدولة عن سداد سندات اليورو التي كانت، في كانون الثاني/يناير، تمثل 6 في المائة من ميزانياتها العمومية. وستواجه الجزائر مخاطر ناجمة عن تراجع أسعار النفط والغاز، وسيُتبعين على المصارف في بلدان الدخل المتوسط العربية الأخرى تحمُّل تكاليف انخفاض تدفق السياح.

وعلى صعيد التجارة الدولية، ظلت المنطقة العربية مصدرة صافية في عام 2019. فبلغ إجمالي الصادرات حوالي 902 مليار دولار، بانخفاض نسبته 5 في المائة عن عام 2018، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع صادرات النفط في الجزائر وليبيا. وبلغ إجمالي الواردات حوالي 830 مليار دولار، بزيادة قدرها 5 في المائة عن عام 2018. وتعتبر آسيا والمحيط الهادئ المتلقي الرئيسي للصادرات العربية، حيث استحوذت على نحو 46 في المائة من إجمالي الصادرات في عام 2019. وظلت الصين والهند واليابان هي الوجهات الرئيسية لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي. وأما البلدان العربية الأخرى، فشركاؤها الرئيسيون هم بلدان مجلس التعاون الخليجي والولايات

32 في المائة مقارنة بعام 2019. وتراجعت الأسواق أيضاً في بيروت (بنسبة 27 في المائة) والعراق (22 في المائة) والدوحة (15 في المائة). وتأتي هذه الخسائر من قاعدة منخفضة أصلاً ويمكن أن تُعزى إلى انخفاض أسعار النفط في العراق وقطر، وإلى الوضع الاقتصادي المتردي في لبنان. وكذلك، لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي بعض الحيز لتنفيذ حزم الحوافز النقدية (وقد قلصت المملكة العربية السعودية معدلات الفائدة إلى أقل من النصف منذ كانون الثاني/يناير 2020، وخفضتها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 36 في المائة، والكويت بنسبة 37 في المائة)، ويكاد يستحيل تحقيق ذلك في لبنان الذي يزرع تحت أزمة دين فادحة. وهذه التطورات، مع عودة أسعار النفط إلى توازن مطوّل، قد تفضي إلى بعض الانتعاش في أسواق الأوراق المالية الخليجية في النصف الثاني من عام 2020 وفي عام 2021.

ومن أسباب الثروة المالية الخارجية للبلدان العربية تطوّر مجموع المطالبات عبر الحدود ومجموع الالتزامات عبر الحدود، استناداً إلى بيانات مصرف التسويات الدولية. وفي عام 2019، ارتفع إجمالي المطلوبات (ودائع العملاء العرب لدى المصارف الدولية الرئيسية) بنسبة 4.1 في المائة، في حين ارتفع إجمالي المطالبات (قروض العملاء العرب من المصارف الدولية الرئيسية) بنسبة 7.5 في المائة، ما يشير إلى انخفاض في ثروة المنطقة العربية مقارنة ببقية دول العالم. ومع ذلك، ظلت المنطقة العربية مقرضاً صافياً للبنوك الدولية الرئيسية بما قدره 131 مليار دولار في كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي عام 2019، كانت المملكة العربية السعودية (124.5 مليار دولار) والكويت (73.9 مليار دولار) أكبر مقرضين صافيين، في حين كانت قطر (76.2 مليار دولار) والإمارات العربية المتحدة (15.4 مليار دولار) أكبر مقترضين صافيين. إلا أن جميع هذه الأرقام هي أقل في عام 2019 مما كانت عليه في عام 2018. ونتيجة للصدمة الهائلة التي وقعت على أسعار النفط، يُتوقع مزيد من التدهور في الوضع المالي الصافي للبلدان العربية في عام 2020.

انخفضت تكاليف التمويل في الدول العربية ببطء خلال عام 2019، بما يتسق مع تراجع سعر الليبور لثلاثة أشهر بالدولار. كما انخفضت أسعار التمويل فجأة بسبب قرار غير مسبوق لمجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي بخفض معدلات الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في 3 آذار/مارس 2020، ثم بمقدار 100 نقطة أخرى في 16 آذار/مارس 2020، ما أدى إلى تحرك معدلات الفائدة العربية نحو الاتجاه نفسه. وفي حين ظلت



مجلس التعاون الخليجي الأكثر تأثراً بانخفاض أسعار النفط والطلب عليه، حيث ستخسر في المتوسط 7.7 في المائة من صادراتها الحقيقية، إلا أن هذه الآثار تظل أخف مما ستعرض له البلدان العربية الأخرى³. وستكون الكويت والإمارات العربية المتحدة الأكثر تضرراً، حيث ستخسران، على الترتيب، 8.7 و10.6 في المائة من صادراتهما الحقيقية، في حين لن تتجاوز خسارة عُمان 3.7 في المائة من صادراتها الحقيقية في عام 2020 مقارنة بعام 2019. ولكن يُتوقع أن يشهد عام 2021 بعض الانتعاش مع عودة حجم السلع المصدّرة إلى مستويات ما قبل الأزمة. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، يماثل التغيّر في الواردات التغيّر في الصادرات، ولكن مع اختلافات كبيرة بين البلدان. فيُتوقع للواردات أن تتزايد في الإمارات العربية المتحدة والكويت خلال عام 2020، مما يؤدي إلى تراجع حاد في فائضهما التجاري، ولكن الواردات ستتراجع بدرجة أكبر بكثير من تراجع الصادرات في البحرين وعمّان وقطر، ما سيعزز موازينها التجارية. وستتأثر بلدان الدخل المتوسط العربية بانخفاض السياحة وتراجع

المتحدة الأمريكية. ويُسْتثنى من ذلك ليبيا والمغرب وتونس التي تتاجر، بالدرجة الأولى، مع أوروبا. وسلعة التصدير الرئيسية لبلدان مجلس التعاون الخليجي هي النفط، ولا تزال هذه البلدان تعتمد على عائدات الوقود إلى حد كبير، بنسب تتراوح بين 53 في المائة في البحرين وقرابة 91 في المائة في الكويت (في عام 2018)، ما يضع تحديات هائلة أمام التمويل الحكومي في عامي 2020 و2021. كما تعتمد البلدان العربية الأخرى اعتماداً كبيراً على الصادرات السلعية، مثل موريتانيا التي تُصدّر المعادن الخام والحديد والنحاس. وتصنيف جميع البلدان العربية مرتفع على دليل تنويع الصادرات، ما يشير إلى اعتماد كبير على مجموعة صغيرة من المنتجات. غير أن بلدان الدخل المتوسط العربية لديها مجموعة أكثر تنوعاً من السلع المصدّرة، ما يجعلها أقل عرضة لمخاطر تقلص الطلب وانخفاض أسعار الموارد الناجمين عن جائحة كوفيد-19.

ومن حيث واردات المنطقة العربية، فبلدان المنشأ الرئيسية هي إما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (بنسبة 37 في المائة)، أو في أوروبا (بنسبة 33 في المائة). ولا تزال التجارة البينية ضعيفة في المنطقة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تشابه المنتجات المتداولة بين البلدان. وفي عام 2019، استحوذت الصادرات داخل المنطقة على نحو 13.6 في المائة من إجمالي الصادرات، في حين استحوذت الواردات داخل المنطقة على 14 في المائة من إجمالي الواردات، بزيادة طفيفة عن عام 2018.

ستكون لأزمة جائحة كوفيد-19 آثار جسيمة على التجارة العالمية في عام 2020، وليست التجارة مع البلدان العربية بمعزلٍ عنها. وستكون بلدان



الجدول 2.1 معدل نمو الصادرات والواردات في المنطقة العربية، 2019-2021

الواردات			الصادرات			
2021	2020	2019	2021	2020	2019	
-4.9	1.4	-0.2	9.9	-10.6	-0.1	الإمارات العربية المتحدة
7.2	-11.9	-2.0	4.9	-7.3	-0.7	البحرين
16.1	-15.4	0.7	6.9	-3.7	1.9	عُمان
17.5	-17.2	-1.3	8.4	-8.0	1.1	قطر
-4.0	4.6	2.6	10.9	-8.7	2.0	الكويت
2.3	-7.5	0.6	8.6	-7.6	1.3	المملكة العربية السعودية
5.7	-7.7	0.1	8.3	-7.7	0.9	متوسط غير مرجح لبلدان مجلس التعاون الخليجي
16.7	-13.8	-0.7	9.6	-11.3	0.9	الأردن
13.2	-19.2	1.5	13.1	-17.3	2.8	تونس
3.2	-7.6	-2.3	14.3	-18.8	1.5	الجزائر
6.0	-12.1	2.9	8.1	-7.9	1.8	لبنان
22.2	-20.6	4.0	13.9	-11.0	5.7	مصر
8.1	-11.9	-0.5	14.1	-17.1	2.0	المغرب
11.6	-14.2	0.8	12.2	-13.9	2.4	متوسط غير مرجح لبلدان الدخل المتوسط العربية
16.2	1.1	11.6	10.8	-13.3	0.9	الجمهورية العربية السورية
5.4	-12.4	-1.1	12.2	-11.9	2.5	العراق
0.9	2.1	3.4	10.5	-8.4	3.8	دولة فلسطين
4.1	-4.4	0.4	18.0	-21.5	1.7	ليبيا
8.4	-11.7	6.1	9.4	-13.8	-1.8	اليمن
7.0	-5.1	4.1	12.2	-13.8	1.4	متوسط غير مرجح لبلدان الصراع
5.8	-5.4	2.1	13.9	-13.2	2.2	جزر القمر
22.6	-9.6	9.6	12.9	-10.7	4.3	جيبوتي
3.9	-7.4	0.8	3.5	-10.1	-1.2	السودان
4.3	2.7	2.8	2.8	-8.0	-1.5	الصومال
2.4	-3.3	3.0	11.4	-12.8	2.0	موريتانيا
7.8	-4.6	3.6	8.9	-10.9	1.1	متوسط غير مرجح لأقل البلدان نمواً العربية
8.0	-7.9	2.2	10.4	-11.6	1.5	متوسط غير مرجح للبلدان العربية

المصادر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، استناداً إلى بيانات الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة؛ والمصادر الوطنية.

الطلب على صادراتها، من جراء الركود العميق الذي يعاني منه شركاؤها التجاريون الرئيسيون. ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض بنسبة 17.1 في المائة من الصادرات الحقيقية في المغرب، و17.3 في المائة في تونس (التي ستتأثر أيضاً بتراجع الطلب على الفوسفات)⁴، في حين ستتضرر الجزائر من انخفاض الطلب على النفط، حيث يُتوقع أن تخسر 18.8 في المائة من صادراتها الحقيقية. وستنخفض الواردات الحقيقية بقدر أكبر من الصادرات، ما يحسن الميزان التجاري لمعظم البلدان، باستثناء الجزائر والمغرب. وسيكون الانتعاش بطيئاً، حيث سيزيد كل من الصادرات والواردات بنسبة 12 في المائة تقريباً في عام 2021.

وفي البلدان المتضررة من الصراع، ستتدهور الموازين التجارية الضعيفة أصلاً بدرجة أكبر مما سبقت الإشارة إليه، وفي المتوسط، ستخفض الصادرات الحقيقية بنسبة 13.8 في المائة والواردات الحقيقية بنسبة 5.1 في المائة. وسيخسر العراق، وهو البلد الوحيد المتضرر من الصراع الذي لديه فائض تجاري، 12 في المائة من صادراته الحقيقية بسبب ضعف الطلب على النفط؛ وستخسر ليبيا 21 في المائة. وفي الوقت نفسه، سيكون الانخفاض طفيفاً في الواردات الحقيقية، بل وسوف تزداد في دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية. وفي عام 2021، من المتوقع أن تنتعش الصادرات الحقيقية في البلدان المتضررة من النزاع بمتوسط 12.2 في المائة، مع زيادة متواضعة في الواردات الحقيقية لا تتجاوز نسبة 7 في المائة. وعلى نحو مماثل، من المتوقع أن يزداد تدهور الميزان التجاري لأقل البلدان نمواً العربية، حيث ستفقد الصادرات الحقيقية 10.9 في المائة في المتوسط، ولن تنخفض الواردات الحقيقية إلا بنسبة 4.6 في المائة في عام 2020. وسيكون التعافي بطيئاً في عام 2021، مع زيادة الصادرات بنسبة 8.9 في المائة وزيادة في الواردات بنسبة 7.8 في المائة. وسيلأخذ الأثر الأكبر لجائحة كوفيد-19 في جزر القمر وموريتانيا، مع خسائر في الصادرات الحقيقية بنسبة 13.2 في المائة و12.8 في المائة، على الترتيب. وستؤثر هذه التغييرات بشكل كبير على إمكانات هذه البلدان لدعم المواطنين الذين فقدوا مصادر دخلهم بسبب الجائحة.

دال. ملاحظات ختامية

ستتسبب الصدمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بضغط جسيمة وغير مسبقة على الاقتصاد العالمي، بجميع قطاعاته وأبعاده. فستعوق نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ما سيخفض الطلب على سلع الطاقة والفوسفات، ويؤثر على البلدان العربية المصدرة للنفط. ولن يشهد عام 2020 إلا نشاطاً سياحياً ضئيلاً، ما يؤثر على إيرادات بلدان الدخل المتوسط العربية التي تمثل السياحة فيها جزءاً رئيسياً من الاقتصاد، مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب. كما قد تتسبب الخسائر الناجمة عن الجائحة إلى مزيد من الانكماش في الاقتصاد اللبناني، ولربما تشعل الاضطراب الاجتماعي. وسيؤثر تدهور الوضع الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو على تدفق الاستثمارات والتحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان العربية نمواً والبلدان العربية المتأثرة بالصراع.

وباستثناء دول مجلس التعاون الخليجي الغنية، تواجه البلدان العربية مصاعب جمة في توفير شبكات الأمان المناسبة لحماية مواطنيها من إجراءات الإغلاق المتصلة بالجائحة. وعلى الرغم من انخفاض تكاليف التمويل العالمية، لن تستفيد غالبية البلدان العربية منها بسبب القيود على الاقتراض. وبما أن أقل البلدان نمواً العربية هي أكثر عرضة للصدمة الناجمة عن الاضطرابات العالمية في أسواق الموارد وتراجع السياحة، سيكون الدعم الكافي الذي تقدمه المؤسسات الدولية حاسماً في انتشالها من أزمة جائحة كوفيد-19.